

سوريا دفعت واشنطن بمشروع قرار جديد في مجلس الأمن، لفرض هدنة في دمشق وخطتها الشرقية، مع سابق المعرفة بأنه لن يحظى بقبول روسي، مهددة بتحريك منفرد في حال «فشل المجلس». وبالتوازي، دخلت قوات الجيش السوري إلى عدة بلدات في محيط منطقة عفرين، في خطوة من شأنها أن تحد من توسع العمليات التركية شرقاً، وتترك هامش أمان أوسع حول بعض المناطق الرئيسية في ريف حلب، بعدما تواصلت تهوي جبهة عفرين أمام الغزو التركي

واشنطن تقود تصعيداً جديداً... من بوابة الغوطة

الجيش يصل إلى منغ: عفرين تهاوى أمام الغزو التركي

في صيغته الحالية، لا يراعي أيأ من المقاربات الروسية التي توضحت خلال النقاشات المطولة التي سبقت التوافق على قرار الهدنة (2401)، ومن الجلي أن واشنطن خطت مشروع القرار، وهي على معرفة تامة برفض موسكو المسبق له، خاصة أنه يفقد بنداً يستغني بتنظيمات «داعش» و«القاعدة» و«جبهة النصرة» من أي هدنة مفترضة. وكما سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها لإحباط عمليات الجيش السوري في الغوطة قبل انطلاقها، سوف يتيح إقرار هذا المشروع الجديد تثبيت خطوط السيطرة، وتخفيف الضغط على الفصائل المسلحة هناك، وخاصة ما سببته مطالبات بعض أهالي البلدات بانسحاب المسلحين وتجنب المنطقة عملاً عسكرياً مدمراً، إذ وصل التوتر بين الفصائل والأهالي المنتفضين إلى حدٍ وقوع ضحايا أمس، إثر إطلاق نار استهدف محتجين ضد وجود المسلحين، في بلدة كفرطنا،

يتجه المشهد السوري نحو مزيد من التعقيد والتشابك، في ضوء التطورات التي أفرزتها التغييرات الميدانية المهمة في غوطة دمشق الشرقية، وذلك في وقت تتسارع فيه أحداث الشمال، مع الانهيار السريع لدفاعات «وحدات حماية الشعب» الكردية في عفرين، ودفعت الجيش لقواته إلى المناطق المتاخمة لمنطقة عفرين من الشرق، بهدف تأمين طوق حماية لمناطق سيطرته في ريف حلب الشمالي، في وجه قوات الاحتلال التركي. ومع استمرار العمليات للجيش السوري في الجيب الجنوبي المحاصر من بلدات الغوطة، وتواصل المفاوضات المتعددة في مسار موان، دفعت الولايات المتحدة الأميركية مجدداً بأوراق ضغطها في مجلس الأمن، عبر طرح مشروع قرار جديد معني بإقرار «هدنة مباشرة» في مدينة دمشق وخطتها الشرقية، ملوثة بتحريك منفرد في حال «فشل» مجلس الأمن. القرار الأميركي الجديد،

السعودية

فضيحة جديدة لـ «حملة الريتز»: المفرج عنهم ليسوا أحراراً

حتى جاء تقرير صحيفة «نيويورك تايمز» بشأن التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له معتقلو الـ «ريتز كارلتون»، لبيئت ما كان دار الحديث عنه من ضغوط مورست على المعتقلين، ويرسم المزيد من علامات الاستفهام حول الأهداف الحقيقية من «حملة نوفمبر»، ويضاعف الشكوك في كون «مكافحة الفساد» باتت هدفاً جدياً ومستديماً للحكم الجديد في السعودية.

وكشفت الصحيفة، في تقرير نشرته أمس، أن المعتقلين، الذين استجوبوا بعد تغطية رؤوسهم، تعرضوا للأذى الجسدي، مضيئة أن 17 منهم نُقلوا إلى المستشفى جراء ذلك. كما كشفت أن مدير المكتب الخاص بأمر منطقة الرياض السابق، تركي بن عبد الله، اللواء علي بن عبد الله القحطاني، توفي أثناء احتجازه، ناقلة عن شهود قولهم إنه لوجظت على جثته آثار تعذيب، وإنه بدا وكأن عنقه كُسرت.

في وقت تخوض فيه السعودية حملة علاقات عامة محمومة ومكثفة، بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب إلى إمكانية مباشرة أعمالهم، يأتي الكشف عن إجراءات مراقبة لا تزال تلاحق المفرج عنهم من الـ «ريتز»، ليوّجه ضربة إلى الجهود «التلميعية» للمملكة، ويخافم الشكوك في نزاهة خطواتها

لم تكذ تمرّ ساعات على إعلان السعودية تشكيل «دوائر مختصة بمكافحة الفساد» لدى النيابة العامة، في محاولة متجددة لإضفاء سمّي النزاهة والمصداقية على الحملة التي أطلقها ولي العهد محمد بن سلمان أوائل تشرين الثاني/نوفمبر الماضي،



نازحون من مدينة عفرين (أ ف ب)

تعدّ واشنطن أحد ضامنيه. فمنذ أيام، تتحدث الأوساط المعارضة في الجنوب عن قرب إطلاق «عمل عسكري» ضد الجيش السوري، في عدد من المحاور، أبرزها في محيط الطريق الدولي دمشق - درعا، حيث برزت بلدة إزرع كأحد أبرز تلك الأهداف المفترضة للعمليات. ويذكر هذا التحشيد بما جرى من هجوم «استباقي» على إدارة المركبات، قبل انطلاق عمليات الغوطة الأخيرة، وبالهجومات التي أطلقتها «فصائل الجنوب» قبل محاولة الجيش التوغل وقطع طريق ريف درعا الغربي والمدخل الشرقي للمدينة (حزيران 2017). وتأتي حساسية التصعيد على هذه الجبهة، بسبب دخول الطرف الأميركي في «ضمان» وقف إطلاق النار فيها، وهو ما قد يفتح المجال أمام أي تصعيد محتمل من واشنطن ضد القوات الحكومية. وفي تطور ميداني لافت، استبقت قوات الجيش التصعيد العسكري

وذكرت بتحريك بلادها العسكري عقب «فشل مجلس الأمن» بعد هجوم خان شيخون، مؤكدة أنها مستعدة للتحرك مجدداً.

اللافت في التهديدات الأميركية هذه المرة أنها ترافقت مع تحركات عسكرية مهمة على الأرض، وخاصة في أرياف درعا، المنضوية ضمن اتفاق «تخفيض التصعيد» الذي

حين كانوا يرفعون العلم السوري ويطلبون بدخول الجيش.

الاندوية الأميركية إلى مجلس الأمن نيكي هاييلي، وخلال إعلانها عن توجه بلادها أمس، هاجمت روسيا «لعدم التزامها بما تم التوافق عليه» قبل تبني القرار (2401)، بعدما «وضعت شروطاً» لوقف إطلاق النار. وشككت في «قدرة روسيا على التأثير في نظام الأسد لوقف التدمير المروع... ولوقف استخدام الأسلحة الكيميائية». وتساءلت هاييلي: «هل انقلب الوضع في سوريا، وباتت روسيا الآن أداة بيد الأسد؟ أو أسوأ من ذلك، بيد إيران؟». وقالت إن بلادها، خلال المفاوضات، أبلغت جميع الأطراف بضرورة التحرك «إذا لم يتم الالتزام بوقف إطلاق النار... ووافق أعضاء مجلس الأمن على ذلك»، مضيئة أن المشروع الذي قدمته بلادها «لا يحتوي على ثغرات مكافحة الإرهاب... ويركز على مدينة دمشق والغوطة الشرقية» فقط.

أعلنت انقرة أنها توصلت إلى تفاهات مع واشنطن بشأن منج

تنقلاتهم. إذ تم إرغام بعضهم على وضع سوار إلكتروني حول الكاحل، فيما عُيّن حراس حكوميون لمراقبة آخرين. ووفقاً لـ «نيويورك تايمز»، فإن من أطلق سراحهم يعيشون في «خوف وشك دائمين»، وهو ما يطابق الهواجس التي كان عبّر عنها مستثمرون، لا يزالون يخشون من أن «يُعتقلوا في أي وقت». وكانت مجلة

لجهود مجموعات الضغط السعودية، ومؤسسات العلاقات العامة المتعاملة مع الرياض، والتي تحاول منذ فترة تخليص «حملة التطهير» من الاتهامات التي ألصقت بها.

لكن الأخطر في ما أوردته الصحيفة، والذي يرضع «جهود التلميع» المشار إليها على المحك، أن المفرج عنهم من الـ «ريتز» ليسوا أحراراً في

وأشارت الصحيفة إلى أن بعض من احتجزوا في أحد أفخر فنادق الرياض خرموا من النوم، متابعة أن أقرباء المحتجزين وشركاءهم مورست عليهم ضغوط لحملهم على التنازل عن أموال طائلة، عبر التوقيع على ترتيبات مالية مع ممثلي السلطات. وتمثل تلك المعلومات، التي وصفها مصدر حكومي سعودي بأنها «عارية تماماً عن الصحة»، فضيحة جديدة للسلطات، التي حرصت، منذ بدء توالي الإنشاء عن عمليات تعذيب تدور خلف «قضبان الريتز»، على اتخاذ خطوات «تلميعية» للحملة، بهدف إبعادها عن الشبهات. وبرز من بين تلك الخطوات، خصوصاً، إدخال وسائل إعلام غربية إلى داخل الفندق، والسماح لمندوبيها بمقابلة محتجزين، لا سيما منهم الملياردير الوليد بن طلال الذي سرت الكثير من المعلومات حول تعريضه لإجراءات مهينة. كذلك، يُعدّ تقرير الـ «نيويورك تايمز» بمثابة ضربة

تتكلف السعودية ملايين الدولارات لنزع الاتهامات التي ألصقت بحملتها (أ ف ب)

